وزارة المالية

قطاع الحسابات والمديريات المالية

مكتب رئيس القطاع

كـــتاب دورى رقـــم (٤٠) لسنة ٢٠٠٧

.....

بمناسبة اجراء التعديلات التى تمت مؤخرا على بعض مواد الدستور الصادر فى سبتمبرعام ١٩٧١ ، وما جرى من تعديل على الفقرة الاولى من المادة (١١٨) منه بحيث اصبح من المتعين عرض الحساب الختامى لميزانية الدولة على مجلس الشعب خلال مدة لا تزيد على سته اشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية وذلك بدلا من كونها لا تزيد على سنة واحدة .

ولما كانت المراحل الزمنية التى يمر بها اعداد الحساب الختـــامى لميزانيـــة الدولـــة وصولا إلى عرضه على مجلس الشعب جرى وضعها على اساس لا تزيد على سنة .

واذا جرى تقصير المدة المشار اليها إلى ستة أشهر كحد أقـــصى نـــزولاً علـــى التعديل المذكور الذى ادخل على المادة سالفة الذكر ، مما يستلزم معة تعديل مواعيـــد مراحل اعداد الحسابات الختامية للسنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ لتكـــون علـــى النحـــو المقترح التالى :-

البيـــــــــان	أخر موعد
اقفال الحسابات عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧	٣٠ يونيو ٢٠٠٧
تقوم الجهات بارسال كشف مجموع الحساب (الاستمار ٧٥ ع ح) عن المدة الرابعة (ابريل / يونية ٢٠٠٧) والجداول التفصيلية للحـــسابات الختامية والكشوف والمرفقات التكميلية لها إلى كل من الادارة المركزية المختصة بوزارة المالية والجهاز المركزى للمحاسبات .	٣١ يوليو ٢٠٠٧
يرسل الجهاز المركزى للمحاسبات ملاحظته عن نتيجة فحصة للحـــساب الختامى إلى الجهات المختصة وصـــورة منهـــا إلـــى الادارة المركزيـــة المختصة .	٣١ اغسطس ٢٠٠٧
ترسل كافة الجهات ردودها على ملاحظات الجهاز المركزى للمحاســـبات ووزارة المالية إلى الادارة المركزية المختصة مع ارسال كافة مشروعات التسويات التعديلية حيث لا مجال لاجراء اى تسويات بعد هذا التاريخ	١٥ سبتمبر ٢٠٠٧

لذا تهيب وزارة المالية بالسادة المسئولين الماليين بكافة الجهات الادارية (الجهاز الادارى للدولة - وحدات الادارة المحلية - الهيئات العامة الخدمية والاقتصادية - الاجهزة المستقلة) ومديرى المديريات المالية بالمحافظات والمراقبين الماليين بالوزارات ومديرى عموم الحسابات ووكلائهم مراعاة ضرورة الالتزام بمواعيد تقديم مراحل الحسابات الختامية عن السنة المالية ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حسبما توضح بعاليه وذلك بكل دقة

رئيس
قطاع الحسابات والمديريات المالية

٢٠٠٧/٥/

(محاسب / معروف محمد أمين)